حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

إطلالة على عام منصرم

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/12/27

خلال أيام قليلة نودع عاما ونستقبل آخر.. غيوم كثيفة تجمعت، وأمطار كثيرة سقطت، ومياه غزيرة جرت في الأنهار خلال العام المنصرم. ولكن الأحداث التي شهدها العالم والمنطقة خلال هذا العام سوف تترك بصماتها على صفحة الأيام القادمة، فقد كانت بعض تلك الأحداث جسيمة ولها انعكاسات بعيدة المدى على العالم والمنطقة، وعلى فلسطين بالتحديد.

على المستوى العالمي، كان هناك حدثان هامان بدأا بالتدحرج ولم يتوقفا حتى كتابة هذه السطور، بل إننا لا نعلم متى وأين سيتوقفان، ولا نعرف أيضا كيف سيكون تأثيرهما علينا. الحدث الأول هو الربيع العربي الذي بدأ بثورة في تونس، انتقلت إلى مصر ثم ليبيا واليمن وسوريا؛ وهو ربيع تحول إلى إعصار جارف طال بلدان لم يكن أحد يتخيل في الماضي أنه سيصلها، وقد يطال حكومات قوية، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وفي كل اتجاه. وبالرغم من أننا لا نعرف على وجه اليقين إلى أين سيتجه هذا الإعصار في الأيام القادمة، إلا أننا نعلم بالتأكيد أن العالم بعد العام 2011 لن يكون هو نفسه العالم قبل العام 2011.

الحدث الثاني على المستوى العالمي هو الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أمريكا تحت عنوان ما سمي بأزمة "سقف الدين الأمريكي"، ثم انتقلت إلى أوروبا تحت عنوان أزمة "الديون السيادية الأوروبية". وقد أفضت الأزمة الأخيرة حتى الآن إلى استقالة رئيسي وزراء اليونان وإيطاليا، وهناك مخاوف من أن تمتد إلى دول أخرى، وأن يدخل اقتصاد العالم مرحلة صعبة من عدم الاستقرار المالي، خصوصا إذا تحقق ما حذرت منه مديرة صندوق النقد الدولي مؤخرا من مخاطر انهيار الطلب الكلي وحدوث ركود اقتصادي عالمي.

على المستوى المحلي، كانت الأحداث التي جرت في المنطقة لا تقل خطورة، فقد تضاعفت وتيرة الاستيطان خلال العام المنصرم وتصاعدت عمليات التهويد، وخصوصا في مدينة القدس، ووصلت المسيرة السياسية إلى طريق مسدود،

ما دفع السلطة الوطنية للتقدم إلى مجلس الأمن بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة. وبالرغم من فشل طلب العضوية الكاملة في مجلس الأمن هذه المرة، إلا أن السلطة الوطنية أكدت أنها ستكرر المحاولة في الأعوام القادمة، كما أنها نجحت في الانضمام كعضو جديد في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ما أثار حفيظة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللتين هددتا بإجراءات عقابية صارمة، كان من بينها توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الوطنية من أموال المقاصة وتوقف الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للمؤسسات الفلسطينية.

خلال العام المنصرم أيضا استمر الانقسام بين جناحي الوطن، واستمرت جهود المصالحة بين الفصيلين الرئيسيين، فتح وحماس، لرأب الصدع واستعادة الوحدة الوطنية. ويشير الدخان الأبيض القادم من القاهرة هذه الأيام إلى تفاؤل مشوب بالحذر أن تتكلل جهود المصالحة بالنجاح هذه المرة، وأن تفلح الظروف التي تمر بها المنطقة في تغليب المصلحة الوطنية وإعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني.

انعكست هذه الأحداث على الوضع الاقتصادي الفلسطيني. فقد بدأ العام بأخبار طيبة أظهرت نمو الاقتصاد الفلسطيني بحوالي 9.3% عام 2010، وتقديرات متفائلة بأن يستمر هذا النمو خلال العام 2011. ولكن هذا النمو بدأ بالتباطؤ خلال النصف الثاني من العام المنصرم، خصوصا في الضفة الغربية حيث كان معدل النمو سالبا خلال الربع الثالث، ومن المتوقع أن يكون كذلك في الربع الأخير من هذا العام وربما في العام القادم أيضا، ما يؤكد أن ما حدث في الأعوام القليلة الماضية كان انتعاشا قصير الأجل مصدره الإنفاق الحكومي الكبير الممول من مساعدات الدول المانحة التي تخضع لاعتبارات سياسية قد تتعارض مع الأهداف والمصلحة الوطنية الفلسطينية. وقد تجلى ذلك عندما انفجرت أزمة الرواتب في منتصف العام المنصرم نتيجة تلكؤ الدول المانحة في تقديم المساعدات التي تعهدت بها إلى السلطة الوطنية وتوقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة، ما حال دون وفاء الحكومة بالتزاماتها في المواعيد المحددة. وبالرغم من وصول بعض المساعدات الأجنبية لاحقا واستئناف إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الوطنية، إلا أن ذلك عكس هشاشة الاقتصاد الفلسطيني واعتماده الكبير على المصادر الخارجية، كما عزز مخاوف المستثمرين من عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة.

في الجانب المشرق، صدرت خلال العام المنصرم عدة تقارير من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني، وجميعها تشيد بأداء الاقتصاد الفلسطيني وتؤكد على جاهزية السلطة الوطنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولكن تلك التقارير أشارت أيضا إلى أن هذه الجاهزية لا تزال غير مكتملة، ومهددة بكثير من التحديات والمخاطر الناجمة عن العراقيل والمعيقات الإسرائيلية التي تحاول تدمير الاقتصاد وهدم مؤسساته. وقد أظهرت

تقارير الجهاز المركزي للإحصاء بيانات تعزز تلك المخاوف؛ فمعدلات البطالة في نهاية العام المنصرم ظلت تحوم حول معدلاتها العالية التي تقارب 25%، ومساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي ظلت منخفضة ولم تتجاوز حصتهما معا 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المنصرم، وحجم الاستثمارات الفلسطينية للمؤسسات الفلسطينية في الخارج يفوق كثيرا حجم الاستثمارات الأجنبية في فلسطين، إضافة إلى ضخامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة.

لم يكن العام 2011 عاما عاديا ولم يكن عاما مستقرا هادئا، ولكنه كان حافلا بالتحديات التي لا تزال تتدحرج بقوة على الساحة الفلسطينية والدولية، دون أن يعلم أحد إلى أين تتجه الأمور وما الذي تلده الأيام الحبلى القادمة من أحداث جديدة، فصورة المستقبل تبدو غير واضحة والأبواب مشرعة على كل الاحتمالات، ولكن الآمال تظل معقودة بأن يكون العام القادم أفضل حالا من العام الذي سبقه.